PROVISIONAL
A/35/PV.34
13 October 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين ، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد فون فيخمار (جمهورية المانيا الاتحادية)

- التعبير عن التعاطف مع حكومة وشعب الجزائر
- منح مركز المراقب للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية لدى الجمعية العامة : مشروع قرار (A/35/L.3/Rev.1) [١١٥]
- منح المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مركز المراقب لدى الجمعية العامة : مشروع قرار (A/35/L.4/Rev.1) [١١٧]
- وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة [٣]
(ب) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/35/484) ؛ تعديل (A/35/L.5)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستلبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services , room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٥

التعبير عن التعاطف مع حكومة وشعب الجزائر

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم جميع أعضاء الجمعية العامة أود أن أقدم لحكومة وشعب الجزائر عميق الأسى للكارثة التي حلت بمنطقة "الأصنام" نتيجة للزلزال المدمر الذى أدى الى خسائر فادحة في الأرواح ودمار مادى كبير .

وبعد اذن الجمعية سأقرأ عليكم البرقية التي بعثت بها كرئيس للجمعية العامة، الى رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .

"باسم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أود أن أعبر عن بالغ أسانا للشعب الجزائرى لآثار الزلزال الذى دمّر منطقة "الأصنام" . لقد تأثرنا بالغ التأثر لمدة هذه الكارثة وأنتهز هذه المناسبة لأعبر عن دعمنا لحكومة وشعب الجزائر ."

انني متأكد من أن كافة الدول الممثلة في هذه القاعة تؤيد الآراء التي تم التعبير عنها في هذه الرسالة .

السيد بيد جاوى (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس : بتأثر بالغ استمعت الى كلمات التعاطف التي تفضلتم بها تجاه الشعب الجزائرى الذى أصيب بكارثة طبيعية في منطقة الأصنام . واسمحوا لي بأن أعبر عن الشكر الخالص من قبل الوفد الجزائرى لكم، ومن خلالكم لجميع الوفود التي تضامنت مع آلام الشعب الجزائرى .

ان منطقة الأصنام قد أصيبت مرة أخرى بزلزال من أقوى الزلازل التي عرفت ، مما أضفى على هذه المأساة أبعادا مخيفة . وبالرغم من أن الحكومة الجزائرية قد عبّأت موارد انسانية ومادية ضخمة من أجل انقاذ الضحايا ، وقد دعم هذه الموارد التضامن العظيم فيما بين الحركات الشعبية، كما أن الجهود من أجل انقاذ الجرحى مازال جاريا ، ومع ذلك فانه لا يمكن حتى الآن اعطاء أى تقدير لعدد ضحايا الكارثة . وان تعبئة الجهود على المستوى الوطني قد دُعمت بسرعة في مظاهر تضامن محسوس من قبل المجتمع الدولي .

Digitized by UNOG Library

وأود هنا أن أحيي السيد كورت فالدهايم، الأمين العام، على السرعة التي تحلّى بها عندما اتصل بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في جنيف، الذى يعمل حاليا في تعاون وثيق مع حكومة بلادى من أجل توصيل المعونة والمساعدة الضرورية من جانب المجتمع الدولي. وكما ذكر بالأمس الرئيس شاذلي بن جديد، ان الجزائر تود أن تحيي التضامن الدولي. التعاطف الذى تم التعبير عنه بمناسبة هذه الكارثة الوطنية.

ان الشعب الجزائرى، الذى عبئت كل طاقاته من أجل تجميد جراح المنطقة المصابة، ينوى تكريس نفسه لعملية التنمية، مثل جميع المناطق الأخرى للبلاد، تلك التنمية التي كان قد بدأها قبل هذه التجربة المؤلمة.

أود أن أكرر لكم شكرى على التعاطف، سيدى الرئيس، الذى أظهرتموه تجاه الشعب الجزائرى.

وبالنيابة عن وفد بلادى، فانني أود أيضا أن أقدم تعازينا الحارة لوفود تلك البلدان التي توفي مواطنوها في هذه الكارثة. وانني أطلب منهم أن يعبروا عن تعاطفنا العميق لأسر الضحايا.

ونأمل أن يدعم هذا الحزن المشترك روابط الصداقة والتعاون بين شعوبنا.

Digitized by UNOG Library

البند ١١٥ من جدول الأعمال

منح مركز المراقب للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية لدى الجمعية العامة مشروع قرار (A/35/L.3/Rev.1) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : معروض على الجمعية مشروع قرار وارد في الوثيقة (A/35/L.3/Rev.1) ، تقدم به ١٨ عضوا ، كما انضمت الدول التالية الى مقدمي المشروع : غامبيا وكينيا ، وملديف ، وموريشيوس ، وباكستان .

أعطي الكلمة الآن للسيد ممثل الهند لتقديم مشروع القرار .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : قبل تناول الكلمة لتقديم مشروع القرار فيما يتعلق بهذا البند ، أود أن أعرب عن تعاطف وفد بلادي وتعاطفي الشخصي مع وفد الجزائر للكارثة التي حلت بهم ، كما اننا نعرب عن تعاطفنا مع الجزائر حكومة وشعبا ، وعلى وجه الخصوص مع الأسر المنكوبة ، وتلك التي عانت من خسائر فادحة .

وفي تبنينا للاقتراح الخاص بمنح مركز المراقب للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية لدى الجمعية العامة ، كان هدفنا الرئيسي هو اضفاء الصفة الرسمية على هذه اللجنة ، ودعم العلاقة التي تطورت تدريجيا في سياق العشرين عاما الماضية بين الامم المتحدة ومختلف هيئاتها ووكالاتها ، واللجنة الآسيوية الافريقية ومن الملائم أن يعرض هذا الموضوع على هذه الدورة للجمعية العامة . فخلال هذا العام ، تشرفت اللجنة بتنظيم اليوبيل الفضي لذكرى مؤتمر باندونغ التاريخي على الصعيد الدولي في دورتها العادية الحادية والعشرين التي حضرها وفود على مستوى عال من شتى أنحاء العالم .

ان مؤتمر باندونغ ، الذي ليس له في التاريخ ما يضاهيه الا القليل ، كان بداية لمجموعة من المعايير والمثل الجديدة من أجل تطوير النظام القانوني الدولي ، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة واحدى النتائج الملموسة لهذا المؤتمر التاريخي ، كانت اقامة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية . ومن بداية صغيرة تتألف من ٧ أعضاء مؤسسين ، فلقد تطورت اللجنة الاسيوية الافريقية الى منظمة دولية - تشترك ٤٠ دولة في أعمالها . ان الأثر الشامل لأنشطة هذه اللجنة على مدى

Digitized by UNOG Library

تلك السنوات ، تبرهن عليه حقيقة ، انه بالاضافة الى الأمم المتحدة ، وأجهزتها المختلفة ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى ، فلقد اشترك في دورات اللجنة خلال الأعوام الخمسة الماضية وفود من كثير من الدول يبلغ عددها من ٤٠ الى ٥٠ دولة من شتى أنحاء العالم . اننا نشعر بسرور خاص اذ نشهد نمو هذه المنظمة ، منذ أنشئت نتيجة لمبادرة من جانب رئيس وزرائنا السابق الباندت جواهر لال نهرو ، ومقرها الرئيسي في الهند .

ورغم ان دور هذه المنظمة في الأصل هو أن تكون جهازا استشاريا للحكومات الاعضاء في مجال القانون الدولي ، الا أنها تطورت وأصبحت محفلا مفيدا وفعالا في مجال التعاون الآسيوى الافريقي في الشؤون المعروضة على الامم المتحدة . لقد اتسع نطاق أنشطتها بين الحين والآخر تمشيا مع احتياجات ومتطلبات الحكومات الأعضاء ، كما انها في الاعوام الاخيرة ، بصفة خاصة ، كانت لها أنشطتها في مجال العلاقات الاقتصادية والقانون التجارى .

ان الاسهام الذى قدمته اللجنة في المجالات المختلفة معروف ولا يحتاج الى ايضاح . ولكن ينبغي أن نخص بالذكر أعمالها في مجال اللاجئين ، واسهامها في مؤتمر فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، والدور البارز الذى تلعبه اللجنة في المساعدة نحو احداث انطلاقة في مؤتمر قانون المعاهدات . وخلال الأعوام العشر الماضية فلقد استطاعت اللجنة أن تتخذ مبادرات هامة في مفاوضات قانون البحار ، وذلك عن طريق دعم المشاورات ، ليس فقط فيما بين البلدان النامية ، بل أيضا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وانه لمما يبعث على الرضا ، ان اثنتين من القضايا الرئيسية فيما يتعلق بهذا الموضوع ، واللذين تم بشأنهما توافق عام في الآراء ، قد تم التوصل اليهما أصلا في مداولات اللجنة الاسيوية الافريقية ، ألا وهما مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة ، والدول الارخبيلية .

وحيث اننا نرى اتفاقية قانون البحار تلوح في الافق ، فاننا نتوقع ان اللجنة الآسيوية الافريقية ، سوف تستطيع تكريس اهتمامها لبعض المجالات العملية من أجل تنفيذ النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وحتى في هذا المجال فان التقدم الذى احرز كانت له بعض النتائج . فعلى سبيل المثال ، فانه باعتماد عقد التنمية الاول في ١٩٦٠ ، فان اللجنة في دورة كولومبو وبناء على مبادرة حكومة الهند ، قررت ان تبحث المسائل والقضايا المختلفة المتعلقة بالمعاملا الدولية للسلع ، نظرا

Digitized by UNOG Library

للتغييرات المتوقعة في الانماط التجارية العالمية في دول المنطقة ، نتيجة لتحقيق استقلالها السياسي . ان العمل الذى تم في هذا المجال قد توج باعتماد بعض العقود بشأن المعاملات الخاصة ببيع السلع ، ولاسيما المنتجات الزراعية والمعادن ، والتي نشرت في وثائق المجلس الاقتصادى والاجتماعي . وفي ١٩٧٨ توصلت اللجنة الى نظام متكامل لتسوية المنازعات في المجالات الاقتصادية والتجارية بغية تحقيق الاستقرار والثقة في المعاملات الاقتصادية في المنطقة ، وينص هذا النظام على تطوير مؤسسات التحكيم القومية في دول المنطقة واقامة مراكز اقليمية تحت رعاية اللجنة . وقد اقيم بالفعل مركزان اقليميان أحدهما في كولالمبور وثانيهما في القاهرة ، كما أن هناك مركزا ثالثا سوف يقام في لاغوس ولا زال تحت الانشاء . ان مركز البنك الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية ، قد أبرم اتفاقيات رسمية مع اللجنة ، فيما يتعلق بهذه المراكز الاقليمية من أجل التعاون والمساعدات المتبادلة ، وهي أول اتفاقيات من نوعها تعقدها أية منظمة مع البنك الدولي ، باستثناء المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاى . وبعد مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية (الاونكتاد الخامس) ، فلقد قامت اللجنة بدراسة وافية وصياغة بعض النظم من أجل التنفيذ العملي للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ولاسيما فيما يتعلق بالتصنيع في البلدان النامية في آسيا وافريقيا . وأحد الأساليب التي يهمها في هذا الصدد ، هو وضع اطار قانوني لتجميع موارد المنطقة في شكل رأسمال ، وقوة بشرية ، وتكنولوجيا ومواد أولية .

Digitized by UNOG Library

ان البلدان النامية تحتاج ، في برنامج للتصنيع السريع للتنمية ، الى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في شكل رأس مال وتكنولوجيا ، ومثل هذه الاستثمارات تأتي إما من المنطقة الآسيوية الأفريقية ، أو من خارجها ، ومن ثم ، فان اللجنة تقوم الآن باجراء دراسة بطريقة نشطة لموضوع دعم علاقات مستقرة ومرنة بين المستثمرين والدول المضيفة . ومع انشاء اللجنة على قدم المساواة ، فان الأمم المتحدة قد أبدت اهتماما كبيرا بأنشطة اللجنة ، وأقامت تعاونا وثيقا ليس فقط عن طريق التشاور بين الأمانات بل كذلك عن طريق اسهام اللجنة في عدد من مؤتمرات المفوضين التي عقدتها الأمم المتحدة . وفي عام ١٩٦٠ دخلت اللجنة في علاقات رسمية مع لجنة القانون الدولي حيث كانت اللجنة تمثل فيها قبل ذلك برئيسها في الدورات العادية لها . وفي عام ١٩٦٨ منحت اللجنة صفة الاشتراك كمنظمة حكومية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . وفي ١٩٧٠ أقيمت العلاقات الرسمية بين اللجنة وبين هيئة الأمم المتحدة المعنية بقانون التجارة الدولي . وبالاضافة الى ذلك ، فان اللجنة قد عملت في تعاون وثيق مع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين ، وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة بشأن البيئة ، ومع المنظمة الاستشارية البحرية بين الحكومات ، ومع منظمة الأغذية والزراعة ومع اللجان الاقتصادية الاقليمية المختلفة للأمم المتحدة .

ان اللجنة الآسيوية الأفريقية ، هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تضم قارتين ، هما آسيا وافريقيا . وقد بدأت أنشطتها لاستكمال أعمال الأمم المتحدة في مجالات مختلفة على الصعيد الاقليمي . ونحن نأمل في أن يمنحها مركز المراقب ، فان العلاقات بينها وبين الأمم المتحدة سوف تدعم ، كما أنها سوف تلعب دورا أوسع نطاقا في ايضاح وجهة النظر الآسيوية الأفريقية في الشؤون المعروضة على الأمم المتحدة ، لاسيما فيما يتعلق بتطوير النظام الاقتصادى الدولي عن طريق صياغة صكوك قانونية يمكن أن تحقق التوازن بين مصالح البلدان النامية والمتقدمة من أجل نقل فعّال للتكنولوجيا ، والتعاون في مجالات أخرى . ان القوة الفعلية للمنظمة تكمن في الطبيعة الموضوعية لتوصياتها . وهناك ما يدعونا الى أن نأمل في أن يستمر نفس المستوى فى أداء أعمال اللجنة مستقبلا .

وأخيرا ، فانني أود أن أتقدم بمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.3/Rev.1) نيابة عن المشتركين في تقديمه ، وهم : بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، مصر ، غامبيا ، غانا ، اندونيسيا ،

Digitized by UNOG Library

العراق ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، ماليزيا ، مالديف ، موريشيوس ، نيجيريا ، عمـــان ، باكستان ، الفلبين ، سرى لانكا ، تايلند ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة وبلدى .

ونشير الى أنه بموافقة مقدمي مشروع القرار ، فان الفقرة الثانية منه قد نقحت وتقرأ الآن على النحو التالي :

" ترجو من الأمين العام أن يدعو اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقيـة الى الاشتراك بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة " .

أى اننا قد حذفنا كلمتي " وهيئاتها الفرعية " من نهاية الفقرة الثانية من النص الأصلي .

ان مشروع هذا القرار الذى ينص على منح مركز المراقب للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية لدى الجمعية العامة ، لا يحتاج الى مزيد من الايضاح . ان مقدمي مشروع القرار يأملون في اعتماده بالاتفاق العام في الرأى .

وأود أن أختتم كلمتي بأن أتمنى للجنة كل نجاح في المجالات المختلفة لأنشطتها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نتخذ الآن قرارا بشأن مشروع القرار الـوارد في الوثيقة (A/35/L.3/Rev.1) .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع هذا القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/٢) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من نظر البند ١١٥ مـن جدول الأعمال .

البند ١١٧ من جـدول الأعمـــال

منح المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مركز المراقب لدى الجمعية العامـــة : مشـــروع قـــرار (A/35/L.4/Rev.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بالبند ١١٧ من جدول الأعمال ، فقد قدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.4/Rev.1) .

Digitized by UNOG Library

وسوف أعطي الكلمة الآن للسيد مندوب شيلي لتقديم مشروع هذا القرار .

السيد دييز (شيلي) (الكلمة بالأسبانية) : قبل أن أدخل في صلب الموضوع، أود باسم الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية أن أعبر عن تضامننا وعزائنا للجزائر ، حكومة وشعبا ، للمأساة التي حلت بها . ان عددا كبيرا من دول أمريكا اللاتينية ومن بينها شيلي ،تتفهم تماما مدى الآلام التي تسببها هذه المأساة . ونحن متأكدون من أن الجزائر سوف تفهم تضامننا معها باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية .

ويشرفني ، باسم الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ، أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.4/Rev.1) ، حيث اقترح على الجمعية العامة منح المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مركز المراقب لدى الجمعية العامة .

ان هذا المحفل الاقليمي الذى وقّع ميثاقه في بنما في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ ،قد أقيم على أنه جهاز للتنسيق لاتخاذ مواقف مشتركة ، حتى يساعد على التعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية في وقت كان الموقف الدولي فيه يتسم بفترة تغييرات في الشؤون الاقتصادية والسياسية . وبعد خمس سنوات من انشاء هذه المنظومة أثبتت أنها أداة هامة في القيام بالأعمال التي تؤدى الى هيكلة الاقتصاد في أمريكا اللاتينية على أساس اقليمي مرن حسب النمو الاقتصادى لبلدان المنطقة وضرورة اسهامها في العلاقات الاقتصادية الخارجية متحدة بحيث تضمن مصالح أمريكا اللاتينية في المنظمات الدولية وفي اتخاذ القرارات العالمية .

ويتلازم مع ذلك ، الاتفاق الذى اعتمده منذ عدة أشهر مضت وزراء خارجية بلدان المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، بمحاولة الحصول على مركز المراقب في الأمم المتحدة ، وهذا هو ما ورد في مشروع القرار (A/35/L.4/Rev.1).

وفيما يتعلق بصياغة مشروع هذا القرار ، فاننا نرى أنه من المفيد أن نشير الى أنها مطابقة تماما لمشروعات القرارات التي تسمح بالمشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة والمحافل الاقليمية الأخرى الخاصة بالتعاون الاقتصادى ، مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة. وانني أود أن أضيف أنه تمشيا مع التأكيدات المقدمة الينا من قبل ممثل الأمين

Digitized by UNOG Library

العام ، فان مجموعة أمريكا اللاتينية تفهم أن تلك الصياغة سوف تسمح للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بأن تسهم أيضا - باعتبارها مراقبا - في أعمال الهيئات الفرعية للجمعية العامة .

ان مجموعة أمريكا اللاتينية تأمل في أن مشروع القرار A/35/L.4/Rev.1 سوف يعتمد بالاتفاق العام في الرأى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نتخذ الآن قرارا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.4/Rev.1).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع هذا القرار ؟

اعتمد مشروع القرار. (قرار ٣٥/٣) .

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظر البند ١١٧ من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

نظر البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة

(أ) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/35/484)

(ب) تعديل (A/35/L.5)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة سوف تدرس الآن التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/35/484 . وان مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة وارد في الفقرة ١٨ من التقرير .

ولقد جاء عدد من البيانات من الوفود خاصة بالتقرير ، وقد وزعت لعلم جميع الأعضاء . وبالاضافة الى ذلك ، فانه قد تم تقديم تعديل من قبل ١٦ عضوا وارد في الوثيقة A/35/L.5 .

والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الذى يود أن يقدم هذا التعديل .

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يود أولا أن يضم صوته الى صوتكم ، سيدى الرئيس ، والى اصوات الذين سبقوه لكي يقدم لوفد الجزائر الصديق تعزياته الحارة على الكارثة الأخيرة التي حلّت ببلده نتيجة للزلزال .

ان الجمعية العامة تقوم حاليا بدراسة التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/35/484 بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ المتعلق بوثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

وطبقا للعرف الذى اتّبعناه منذ بضع سنوات ، فان دراسة تقرير لجنة التفويض لم تكن موضع مناقشة طويلة . وطبيعي فانه اذا لم يكن هناك اعتراض فان ، الجمعية العامة سوف تدرس التقرير وتعتمده فورا . ولكن هذا ليس هو الحل بالنسبة للوثيقة التي ندرسها حاليا . ان الفقرة ١٨ من هذا التقرير توصي باقرار وثائق تفويض عدد من الممثلين ، بما في ذلك ممثلي العصابة الاجرامية الدموية، عصابة بول بوت ــ انغ ساري .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى يعرف تماما انه طبقا للأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي للجمعية العامة ، في المادتين ٢٧ و ٢٨ ، فان لجنة وثائق التفويض لها وظيفة فنية تماما وهي دراسة ما اذا كانت وثائق تفويض الممثلين قد صدرت في شكل ملائم طبقا لأحكام المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، التي تنص على ان الوثائق يجب ان تصدر عن رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية .

ان التحدى الرئيسي بشأن سلامة العمل الفني للجنة وثائق التفويض فيما يتعلق بالتقرير الذى ندرسه ، يختص بوثائق ممثلي كمبوتشيا الشعبية التي أبلغت تلغرافيا للأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وكذلك الى رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين بطريقة مطابقة تماما للمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وهذه الوثائق قد وزعت على جميع أعضاء هذه الجمعية في الوثيقة A/35/478 .

وعندما نقرأ ما بين سطور تقرير لجنة وثائق التفويض ، فان وفد بلادى قد لاحظ بأسف بالغ ان هذا التقرير لم يشر اطلاقا الى وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الشعبية ، فلماذا هذا الصمت في عملية فنية تتطلب حيادا تاما ؟ .

Digitized by UNOG Library

وعلى الأقل ، كان يجب ان يتضمن التقرير فقرة أو اشارة توضح أن لجنة وثائق التفويض قد تسلمت أيضا وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الشعبية ، ولكن حقيقة أن أحدا لا يستطيع أو لا يرغب في دراسة هذه الوثائق فهذا شيء آخر . وهذا الشيء الآخر يجب أن تسويه الجمعية العامة الآن .

ان فعالية ومصداقية منظمتنا في اضطلاعها بمهامها السامية ، تتوقف أساسا على عملها فيما يتعلق بجميع المسائل المطروحة عليها للدراسة . وفي رأينا فان العمل العادل يجب أن يقوم على معايير ثلاثة : أولا احترام ميثاق الامم المتحدة ، ثانيا الحقائق ، وثالثا العدالة .

أولا : فيما يتعلق باحترام ميثاق الامم المتحدة ، وبوجه خاص الفقرتين الثالثة والرابعة فانهما تنصان بوضوح على أن أعضاء منظمة الأمم المتحدة هي دول ــ وأؤكد على كلمة دول ــ وليست حكومات وهمية ، لا تعدو ان تكون شراذم من الخونة أو قتلة شعبهم ، ان قبول مثل هذه الحكومة الوهمية ، أو الشرذمة من الخونة وقتلة شعبهم كعضو في الأمم المتحدة ، هو بمثابة عمل تخريبي لمنظمتنا ، ويصدم ضمير جميع الشعوب المحبة للشرعية والحق والعدالة والسلام في العالم أجمع .

ثانيا : وفيما يتعلق بالحقائق ، وبالرغم من حملات التشويه والتضليل الذكية التي ينسقها قادة بكين بالتضامن مع الامبرياليين وعملائهم ، فان حقيقة الوضع في كمبوتشيا أن مجلس الثورة الشعبية في كمبوتشيا يقوم بممارسة جميع سلطاته ، ويشرف بفاعلية على البلاد ، وهذه الحقيقة قد اعترف بها السيد ممثل سنغافورة الذى يدافع بحرارة عن عصابة الابادة البشرية لبول بوت اينغ ساري وذلك في بيانه الذى ألقاه أمام لجنة وثائق التفويض والتي يمكن أن تجدنها في التقرير المطروح علينا .

ثالثا : وفيما يتعلق بالعدالة ، فالى عهد قريب جدا ، كان العالم كله يصدم من جراء سياسة الابادة الجماعية التي تمارسها عصابة بول بوت اينغ ساري الفاشية ضد الشعب في كمبوتشيا والتي قتلت في أقل من أربع سنوات أكثر من ثلاثة ملايين من السكان الكمبوتشيين ، هذه الجريمة البشعة لم يكن لها مثيل في التاريخ ، لأنها عملية ابادة جنس قامت بها عصابة دموية ضد أمتها ذاتها .

ان حقيقة ان البلدان الاشتراكية وأولها وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ، لم تتدخل أو تحتج على هذه الجريمة في المحافل الدولية ، وذلك لأنها وضعت نصب أعينها أحكام المادة ٢

Digitized by UNOG Library

الفقرة السابعة لميثاق الأمم المتحدة التي لا تسمح لأية دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . وهذا يوضح الى أى مدى تحترم البلدان الاشتراكية - ومن بينها بلدى - ميثاق الأمم المتحدة .

وفي الحقيقة فان كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة التي تدعي اليوم بصلف أنها تستمر في كفاحها دفاعا عن جنسها وأمتها ضد ما يسمونهم بالمغيرين الفييتناميين ، ودفاعا عن مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة - التي تضع بحق في أسمى مكان ، حقوق الانسان بما فيها أولا الحق في الحياة والصحة والتعليم وغيرها من الحقوق الأخرى - وحفاظا على السلم والأمن في جنوب شرق آسيا والعالم أجمع ، هذا النظام نفسه هو الذى كان يثير النزاعات حول الحدود بينه وبين جميع جيرانه بما فيها تايلند . ان كل هذه النداءات لا تعدو ان تكون مهزلة غريبة تثير الاشمئزاز من جانب جميع الحكومات والشعوب المحبة للعدالة والسلم ، وكل أولئك الذين يحترمون ويدافعون حقا - لا بمجرد الكلمات ، عن حقوق الانسان الأساسية .

ان شعب كمبوتشيا الذى هب بجماهيره في عام ١٩٧٨ للاطاحة بعصابة الابادة الجماعية لبول بوت اينغ ساري ، فرارا من ابادته لن يغفر أبدا - مثله مثل جميع شعوب العالم التي عانت معاناته - لكل من يحاول بصفة مباشرة أو غير مباشرة أن يعيد الى السلطة تلك العصابة الاجرامية لكي تكمل عملها الاجرامي في ابادة الجنس ، وبنفس الطريقة ، لن يكون من العدل دون شك ازاء شعب كمبوتشيا ، أن نواصل تأييد وجود ممثلي هذه العصابة الدموية ، لكي تعمل وتتحدث باسم هذا الشعب في الأمم المتحدة .

وأخذا في الحسبان جميع النقاط ، التي أشرت اليها من قبل ، فانه يشرفني باسم وفود انغولا وكوبا واثيوبيا وغرينادا والمجر والهند ومنغوليا ونيكاراغوا وبولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وسيشل وتشيكوسلوفاكيا وفييت نام واليمن الديمقراطية وبلادى ، ان نقدم تعديلا على تقرير لجنة وثائق التفويض ، جاء في الوثيقة A/35/L.5 .

هذا التعديل يضيف في نهاية مشروع القرار بعد الكلمات " لجنة وثائق التفويض " الفقرة التالية : " باستثناء ما يتعلق بوثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية " .

Digitized by UNOG Library

ونحن اذ نقدم هذا التعديل نشعر بأن التقرير الحالي للجنة وثائق التفويض يتناول بوجه خاص مسألة حيوية ، ليس فقط فيما يتعلق بنظام العمل في الدورة الحالية ، ولكن أيضا من أجل هيبة الأمم المتحدة سعيا وراء تحقيق أهدافها . ان تهيئة مناخ طيب ، وخلق ظروف مواتية لتحقيق نتائج ايجابية طبقا للمبادئ والأهداف الأساسية للميثاق ، تعتمد الى حد كبير على نجاح التسوية العادلة للمسألة التي نحن بصدد مناقشتها الآن . ان مشروع التعديل الذى نقدمه اليكم يظهر قلقنا البالغ ازاء الآثار التي يمكن أن يؤدى اليها التقرير الأول للجنة وثائق التفويض أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة . وهذا هو السبب في تقديمنا لمشروع التعديل الذى يهدف الى تصحيح الأثر السلبي الذى يمكن أن يكون للتقرير في مداولات الدورة الحالية ، وعلى الأمم المتحدة بوجه عام . ان مقدمي هذا التعديل مقتنعون بأن لجنة وثائق التفويض لم تولي الاهتمام الكافي لدراسة مسألة تمثيل كمبوتشيا . والواقع أنه فيما يتعلق بحالة كمبوتشيا ، فان لجنة وثائق التفويض لم تدرس بالموضوعية او النزاهة المطلوبة جميع اخطارات وثائق التفويض التي أرسلت الى الامين العام ، والى رئيس الجمعية العامة . ان لجنة وثائق التفويض في الواقع تحت ضغوط تحكمية ، درست واتخذت قرارا واحدا بشأن وثائق تفويض وفد واحد فقط . ولكن في رأينا أن كل وثيقة تتضمن وثائق تفويض كان يجب دراستها والحكم عليها ، ليس على أساس شكلي فقط . ان المعايير الأساسية للجنة فيما يتعلق بمصداقية وثائق التفويض ، يجب في رأينا أن تقوم على أساس صلاحية ومشروعية السلطة التي تمنح هذا التفويض ؛ اذ من الواضح تماما أن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه .

ان عصابة بول بوت اينغ ساري التي مارست عمدا ومع سبق الاصرار ، سياسة ابادة الجنس ، وكما قلت من قبل قد أبادت أكثر من ثلاثة ملايين كمبوتشي ، قد أطاح بها الشعب الكمبوتشي ، وبالتالي فانها لا تمثل أحدا ، ولكنها تقوم فقط على خدمة التوسعيين والامبرياليين .

Digitized by UNOG Library

وعلاوة على ذلك وفي ممارسته لحقه في تقرير المصير ، قام شعب كمبوتشيا بتنصيب مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا الشعبية في كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٩ برئاسة السيد هنغ سامرين ، وهذا المجلس هو الذى له أن يمثل حاليا الاشراف الفعلي على كمبوتشيا ، وهو السلطة الوحيدة والشرعية التي تمتلك الحقوق السيادية في كل من الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد .

ودون الرغبة في أن أهين أحدا ، أود ان أؤكد أن كل وفد يصوت لصالح تقرير لجنة وثائق التفويض كما ورد في الوثيقة A/35/484 ، فان الموقف الذى سيتخذه مثل هذا الوفد سيكون بمثابة اضفاء صبغة شرعية على الجرائم البشعة التي ارتكبتها عصابة بول بوت ـ اينغ سارى . وكما يدرك بعض الأعضاء ، فان جريمة ابادة الجنس ، طبقا للاتفاقية الخاصة بمنع وقوع جريمة ابادة الجنس والمعاقبة عليها التي اعتمدتها الأمم المتحدة ، قد ادينت بصورة صارمة ولا يجب أن يكون هناك تأييد في الامم المتحدة بأى حال من الأحوال ، بالنسبة للأفراد الذين قاموا بارتكاب مثل هذه الجرائم .

اننا على اقتناع تام بأن الجمعية العامة يجب ألا تعتمد وثائق تفويض الممثلين المزعومين لكمبوتشيا الديمقراطية ، اذ اننا لا نشك في أن اقرار وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية سيكون بمثابة محاولة لازالة الجرائم البشعة التي ارتكبها نظام بول بوت ـ اينغ سارى .

ولهذا السبب ، فانني أناشد جميع أعضاء هذه الجمعية الموقرة أن يبحثوا بصورة دقيقة وبالهام واضح من ضمائرهم وباسلوب مسؤول ، التعديل الذى حظيت بشرف تقديمه والذى أود من حضراتكم أن تصوتوا لصالحه بأغلبية ساحقة .

السيد كوه ، (سنغافوره) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أتقدم نيابة عن سنغافورة ، حكومة وشعبا ، بتعاطفنا وتعازينا لحكومة وشعب الجزائر . ان وفد بلادى ، سوف يؤيد جميع الجهود الملائمة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مد العون لضحايا هذا الزلزال .

ان الجمعية معروض عليها هذا الصباح ، وثيقتان لبحثهما . الوثيقة الاولى A/35/484 والمؤرخة ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ وهي تتضمن التقرير الأول للجنة وثائق التفويض . ففي ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، عقدت لجنة وثائق التفويض اجتماعها الأول ، وفي هذا الاجتماع أبلغت الامانة اللجنة بأنها قد تلقت وثائق تفويض مندوبي ثمانية وستين وفدا للدورة الحالية للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

كما أن اللجنة قد أحاطت علما أيضا بأن وثائق تفويض هذه الوفود الثمانية والستين تتمشى مع أحكام المادة السابعة والعشرين من النظام الداخلي للجمعية العامة . وبموجب هذه المادة تصدر وثائق التفويض اما من قبل رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو من قبل وزير الخارجية . ولقد أعرب بعض أعضاء لجنة وثائق التفويض عن تحفظاتهم بشأن وثائق تفويض ثلاثة وفود . ومع ذلك ، اعتمدت اللجنة دون تصويت قرارا بقبول وثائق تفويض الوفود الثمانية والستين جميعها والتي قدمت اليها . ان لجنة وثائق التفويض توصي هذه الجمعية باعتماد مشروع قرار ورد في الفقرة الثامنة عشرة من تقرير اللجنة . ويطلب مشروع هذا القرار من هذه الجمعية أن تصدق على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض .

أما الوثيقة الثانية المعروضة على هذه الجمعية ، فهي واردة في الوثيقة A/35/L.5 المؤرخة ٣ تشرين الاول/أكتوبر عام ١٩٨٠ . وفي هذه الوثيقة اشترك ستة عشر وفدا في تقديم تعديل لمشروع القرار الذى أوصت به لجنة وثائق التفويض ، وقد قدم هذا التعديل صديقي السيد سورينهو ، من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . ان الهدف من هذا التعديل هو ألا تصدق الجمعية العامة على وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية .

ان التصديق أو عدم التصديق على وثائق تفويض أى وفد من الوفود ، هو عادة مسألة فنية ، والمسألة هي ما اذا كانت وثائق التفويض لأحد الوفود قد صدرت تمشيا مع المادة السابعة والعشرين من النظام الداخلي أم لا . ولذا ، فالسؤال الأول الذى أطرحه على هذه الجمعية العامة هو ، هل وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية قد صدرت وفقا للمادة السابعة والعشرين ؟ ان الاجابة كما وردت في مذكرة قدمت من الأمين العام للجنة وثائق التفويض بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠ توضح تماما أنها تتمشى مع هذه المادة .

فعلى أى أساس ، اذن تقبل هذه الجمعية التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 ؟ ولماذا لا تصدق هذه الجمعية على وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية رغم أنها تتمشى مع المادة السابعة والعشرين ؟ ووفقا لآراء مقدمي هذا التعديل والمتعاطفين معهم ، هناك سببان على أساسهما يمكن لهذه الجمعية ألا تصدق على وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية . السبب الأول ، هو أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد أطيح بها من قبل شعب كمبوتشيا ، ومن ثم فليس

Digitized by UNOG Library

لها الحق بعد ذلك في أن تمثل كمبوتشيا في الأمم المتحدة . وثمة قائل يقول ان مكان كمبوتشيا في هذه المنظمة ينبغي أن يحتله ممثلو المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ومن أجل دحض الحجة الاولى ، أجد لزاما علىّ أن أذكّر ببعض الحقائق الهامة في التاريخ الحديث، وهي أولا ، ليس صحيحا أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد أطاحت بها ثورة شعبية قام بها شعب كمبوتشيا . فالحقيقة هي أنه في أواخر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٨ ،ارسلت فييت نام ما يزيد على مائة ألف جندى الى داخل كمبوتشيا وأجبرت حكومة هذه الدولة على أن تنقل عاصمتها الى داخل الريف ، وأن تخوض حربا للمقاومة ضد الغزاة . ثانيا ، ان ما يطلق عليه المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية والذى يقوده هنغ سامرين ، ليس الا نظاما عميلا نصبه الفيتناميون وظل في السلطة نتيجة لضغط أكثر من مائتي ألف من الجنود الفيتناميين في كمبوتشيا . ومن ثم ، فاننا نجد أن جيش احتلال فييت نام هو الذى يمارس السلطة على جزء كبير من أراضي كمبوتشيا وليس هنغ سامرين . وفي ضوء هذه الحقائق يكون من الغريب أن نعاقب ضحايا عدوان أجنبي مسلح ، بانكار حقهم في تمثيل بلادهم في الأمم المتحدة . اننا اذ نفعل ذلك ، فاننا نكون بمثابة من يكافيء المعتدى .

Digitized by UNOG Library

السبب الثاني الذى قيل لنا من أجل أن نرفض وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية هو أن هذه الحكومة هي حكومة " طفيان دموى" وأنها اقترفت انتهاكا جسيما لحقوق الانسان بالنسبة لشعبها . ان حكومتي ، على خلاف بعض الحكومات ، لم تدافع فقط عن سجل حقوق الانسان لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية . ان حكومتي لم تنكر قط أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد ارتكبت ، في الماضي انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الانسان بالنسبة لشعبها . ولكن الموضوع ليس هو ما اذا كانت حكومة كمبوتشيا الديمقراطية لديها سجل مرض في مجال حقوق الانسان أم لا . ان سجلا مرضيا لحقوق الانسان لا يعتبر أحد المعايير التي بمقتضاها نصدق أو نرفض وثائق تفويض أى وفد من الوفود . وفي الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية فقد شهدنا العديد من الطغاة والمستبدين الذين أطيح بهم في بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وليس من اللائق هنا أن أشير اليهم بالاسم . انني أود فقط أن أوضح أنه ما من مثال واحد أو ما من حالة واحدة رفضت فيها الأمم المتحدة وثائق تفويض الممثلين الذين أرسلتهم تلك العصابات من الطغاة والمستبدين الى هذه الجمعية . انني لا أريد أن تسيئوا فهم ما أقصده . انني لا أقول أنني لست على استعداد لبحث مزايا اقتراح يقضي بأن الأمم المتحدة عليها مستقبلا أن ترفض وثائق تفويض وفد أرسل به نظام اقترف انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق ضد حقوق الانسان بالنسبة لشعبه . فاذا كنا سوف نعتمد مثل هذا القرار فينبغي أن يطبق مستقبلا وليس بأثر رجعي ، وينبغي أن يطبق على الجميع وليس على دول بعينها . وليس هناك سند وجيه بالتأكيد ، من المنطق أو الأخلاقيات ، يدعونا لتطبيق مثل هذه القاعدة ، التي لم توجد بعد على نظام كان ضحية لعدوان أجنبي مسلح .

وأعتقد أنه من حقي أيضا أن أشك في الاستنكار لانتهاكات ، حقوق الانسان في كمبوتشيا من جانب دول مثل فييت نام والاتحاد السوفياتي وغيرهما من المشتركين في تقديم التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 .

ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، قد آزرتها وعضدتها فييت نام . ولا شك ، أنه دون مساعدة ومعونة فييت نام ، فقد كان من المشكوك فيه أن ينجح الخمير الحمر في الاستيلاء على السلطة في نيسان/ابريل ١٩٧٥ . ان الانتهاكات الصارخة واسعة النطاق لحقوق الانسان لشعب كمبوتشيا ، اقترفتها

Digitized by UNOG Library

عصابة الخمير الحمر بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ . وحتى كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، عندما غزت فييت نام كمبوتشيا ، هل شجبت حكومات فييت نام والاتحاد السوفياتي وغيرهما من الشاركين في تقديم التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5، انتهاكات حقوق الانسان التي قام بها الخمير الحمر ؟ . من المؤسف أن الاجابة على هذا السؤال بالنفي . وعلى النقيض من ذلك ، فان فييت نام والاتحاد السوفياتي والمتعاطفين معهما ، قد دافعوا عن سجل حقوق الانسان للخمير الحمر حتى الغزو الفييتنامي .

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، فان لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان اجتمعت في جنيف ، وقدمت المملكة المتحدة مشروع قرار يطالب باجراء تحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في كمبوتشيا ويطلب منح هذا الموضوع أولوية قصوى . وقد صوت خمسة عشر عضوا في اللجنة لصالح مشروع هذا القرار ، وثلاثة ضده وامتنع اثنان عن التصويت . ان جميع الأصوات الثلاثة التي عارضت القرار كانت من جانب أعضاء الكتلة الاشتراكية ومن بينهم الاتحاد السوفياتي .

وفي ضوء ماسبق ، ألا نجد أنفسنا مجبرين على أن نستخلص أن الدموع التي تذرفها فييت نام والاتحاد السوفياتي ومؤيدوهما ازاء جرائم بول بوت ، هي بمثابة دموع التماسيح ؟ . وينبغي ألا يخدع العالم بذلك الاتجاه الماكر لتلك البلدان الشيوعية ازاء موضوع حقوق الانسان . وبالنسبة اليهم فان حقوق الانسان هي سلاح سياسي فقط يستخدم من أجل ضرب خصومهم . ومن ثم ، فانهم عندما كان بول بوت صديقا لهم ، أنكروا أن هناك أى انتهاك لحقوق الانسان في كمبوتشيا ، وبمجرد أن أصبح بول بوت خصما سياسيا لهم فقد انقلبوا تماما وندد وا به كطاغية دموى .

لقد سئلت ، هل تريد دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا اعادة بول بوت الى السلطة في كمبوتشيا ؟ . وانني أجيب على هذا السؤال بصورة قاطعة بالنفي ، فنحن لا نريد أن نعيد بول بوت الى السلطة .

واذا كنا لا نريد أن نعيد بول بوت الى السلطة ، فلماذا تكافح دول رابطة جنوب شرقي آسيا من أجل الاحتفاظ بمقعد كمبوتشيا لممثلي كمبوتشيا الديمقراطية ؟ . هل هناك تباين في هذين الموقفين ؟ .

Digitized by UNOG Library

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أفسر موقفنا بشكل واضح .أن الهدف السياسي الذى تعمل من أجله دول رابطة جنوب شرقي آسيا ليس هو بالتأكيد اعادة بول بوت الى السلطة. ان هدفنا السياسي هو اقناع حكومة فييت نام بأن توافق على التفاوض بشأن تسوية سياسية تتضمن نقطتين رئيسيتين : أولاهما ، ينبغي أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا . وثانيتهما ،أن تجرى انتخابات حرة تحت رقابة الامم المتحدة ،في كمبوتشيا . وفي مثل هذه الانتخابات ، فان بول بوت وزملاءه من الخمير الحمر ليس من المحتمل أن يعاد انتخابهم ، في ضوء سجلهم الماضي .

ولكن حتى يتم التوصل الى تسوية سياسية وحتي يتم انتخاب حكومة جديدة في كمبوتشيا تحت رقابة الأمم المتحدة ، فانه من الأهمية بمكان بالنسبة الينا أن نحتفظ بمقعد كمبوتشيا لممثلي كمبوتشيا الديمقراطية . واسمحوا لي بأن أوضح السبب في ذلك : أولا ، انه من الأهمية بمكان أن حق كمبوتشيا الديمقراطية في الاحتفاظ بمقعدها في الأمم المتحدة ، قد أصبح مرتبطا بالدفاع عن بعض المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ان هذه المبادئ تتضمن المبدأ القائل بأن كل دولة لها الحق في احترام استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

ثانيا ، اذا كان لكمبوتشيا الديمقراطية أن تفقد مقعدها في الأمم المتحدة ، فان ذلك سوف يكون معناه أننا نقول انه من الممكن لدولة قوية عسكريا أن تغزو دولة مجاورة أضعف منها ،وتطيح بحكومتها وتفرض عليها نظاما عميلا .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ، اذا كان لكمبوتشيا الديمقراطية أن تفقد مقعدها في الأمم المتحدة ، فان سياسة فييت نام ، التي تقوم على أن القوة هي الحق ، سوف تسود ولن يكون لدى فييت نام أى حافز يدفعها الى التفاوض بشأن حل سياسي للنزاع في كمبوتشيا .

ان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد سئلت أيضا : لماذا لا نترك مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة شاغرا لحين وجود حكومة كمبوتشية تحظى بالتأييد الشعبي لشعب كمبوتشيا ؟

أود أن أشرح بايجاز لماذا لا تقبل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا اقتراح المقعد الشاغر. في دراستنا للعلم سمعنا جميعا عن قانون بويل . واذا كنتم قد نسيتم الفيزياء ، فانني أذكركم ان قانون بويل يقوم على اساس ان الطبيعة تكره الفراغ ، فاذا وجد فراغ فان الغاز سوف يتمدد لملء هذا الفراغ . وفي السياسة أيضا ،كما هو في العلوم ، فان قانون بويل يمكن أن ينطبق . اذا حدث فراغ ، فان القوى السياسية سوف تتحرك وتملأ هذا الفراغ . واذا ظل مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة شاغرا من كمبوتشيا الديمقراطية ، فلن يمر وقت طويل قبل ان يشغل النظام العميل إينغ - سامرين هذا المقعد الشاغر . وبمعنى آخر ، فان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ترفض اقتراح المقعد الشاغر ، لأن هذا يعتبر مقدمة للاعتراف بالنظام العميل في بنوم بنه .

آمل ان أكون قد نجحت في توضيح بعض القضايا المتعلقة بهذا النقاش . ان تصويتنا ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 هو تصويت للدفاع عن مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان تصويتنا ضد A/35/L.5 هو تصويت لكي تستعيد دولة كمبوتشيا استقلالها المفقود . ان تصويتنا ضد A/35/L.5 هو بمثابة تصويت يساعد الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل اقناع فييت نام بالتفاوض لايجاد حل سياسي للنزاع في كمبوتشيا .

السيد ها فان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن اتناول الكلمة بشأن البند الثالث من جدول الأعمال ، فانني أغتنم هذه الفرصة لأضم صوتي الى صوتك - سيادة الرئيس - وذلك لأعرب لشعب وحكومة الجزائر عن مشاعر التضامن ، وعن تعازى وفد بلادى لما أصاب هذا البلد من جرّاء الهزة الأرضية الرهيبة التي حدثت هناك . اننا أيضا نشاطر أسر ضحايا هذا الحادث من الجزائريين وغيرهم أحزانهم الكبيرة .

Digitized by UNOG Library

ان تقرير لجنة وثائق التفويض المعروض علينا يقترح علينا - مرة أخرى - أن نعتمد وثائق التفويض الخاصة بممثلي ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية . ان هذا الاقتراح غير واقعي لا سيما وان الرأى العام العالمي أصبح يدرك أكثر فأكثر حقيقة مشكلة كمبوتشيا ، وأصبح يتشدد فيما يتعلق بقبول نظام عصابة بول بوت - انغ ساري ، ويعرب أكثر فأكثر عن تأييده للمجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا .

من الذى يجب أن تخوّل له صلاحية تمثيل كمبوتشيا في الامم المتحدة طبقا لمبادئ وأحكام الميثاق ، كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة أم الجمهورية الشعبية لكمبوتشيا ؟

هناك عدد قليل من الأشخاص في الدوائر السياسية لها أغراض مخزية بالنسبة الى المحافظة بأى ثمن على مقعد كمبوتشيا لعصابة المجرمين بول بوت - انغ ساري التي أطيح بها بواسطة شعب كمبوتشيا في ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، ومعهم قادة بكين ، وواشنطن وطوكيو ، وبعض أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ورغم دعم عصابة بول بوت ، فان كل هذه البلدان ، فيما عدا بكين ، قد أدانت هذا النظام علنا . وعلى العكس من ذلك ، فان العديد من الدول تؤيد بقوة ترشيح المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا ، وهي مقتنعة تماما بصحة موقفها المطابق تماما للعدل وللقانون الدولي .

ومع ذلك ، فان أغلبية الوفود الحاضرة هنا ربما تجد نفسها في حيرة أمام هذه المشكلة الكبيرة . بالنسبة الى اختيار عصابة بول بوت - انغ ساري ، فان وجود هذه العصابة ، من وجهة نظر القانون الدولي ، لا يمكن تبريره بأى شكل من الأشكال . ان هذه العصابة غير مشروعة لأسباب كثيرة .

أولا ، ان هذه العصابة يجب أن تدفع ثمن جرائم الابادة البشعة ، وهي الجرائم التي أدانتها المحكمة الشعبية في بنوم بنه طبقا للاتفاقية الدولية لعام ١٩٤٨ بشأن منع وتحريم جرائم الابادة . ومنذ ذلك الحين ، فقد ألقي المزيد من الضوء على ملف هذه الجرائم البشعة التي فاقت بشاعتها بشاعة الجرائم النازية . وحتى اليوم ، وبعد عشرين شهرا ما تزال هناك مقابر جماعية يتم اكتشافها يوميا وتضاف الى القائمة الطويلة لهذه الجرائم . ان ثلاثة ملايين من الكمبوتشيين التعساء قد أبيدوا بأبشع طرق القتل . وهم يمثلون حوالي نصف اجمالي سكان كمبوتشيا ، ومن بينهم أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مسلم ، أى خمسة أسباع السكان المسلمين في كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ومن السهل أن نفهم أن الرأى العام في الغرب ، في هذه الظروف ، يستنكر هذا الوضع وله الحق في ذلك ، وقد مارس ضغطا على حكوماته وأجبر حكومة منها على سحب اعترافها بعصابة المجرمين تلك . وهنا في الولايات المتحدة بينما تم التصويت لصالح تلك العصابة كنتيجة لتحالفها مع بكين ، فان ممثلي ذلك البلد قد فعلوا ذلك " بكماشات طويلة وسدوا أنوفهم " ، كما قال ذلك دبلوماسي امريكي ، وهذا اقتباس من صحيفة الواشنطون بوست الصادرة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠

ان الأب المبجل تيودور هيسبرغ رئيس جامعة نوتردام في الولايات المتحدة الامريكية ، وهو عضو مؤسس للجنة الوطنية بشأن أزمة كمبوتشيا ومعروف شخصيا في أوساط الامم المتحدة وفي أوساط الرأى العام الامريكي ، قال في مؤتمر صحفي ، بعد عودته من كمبوتشيا في تموز/يوليه الماضي ، ما يلي :

" انه ما من بلد متمدين يجب ان يعترف بنظام بول بوت لان الامر يتعلق بقتلة وقطاع طرق " .

ثم أضاف قائلا :

" ان بول بوت يجب ألا يقبل في أى مكان كان اللهم الا في السجن " .

ثم استطرد قائلا :

" ان قبول بول بوت في الامم المتحدة مماثل لقبول هتلر فيها " .

ان الجمعية العامة عندما كان عليها ان تبت في قضية مماثلة عرضت في تقرير لجنة وثائق التفويض في سنة ١٩٧٠ قد رفضت وثائق تفويض ممثلي جنوب افريقيا وذلك بسبب سياسة الفصل العنصرى التي تنتهج من جانب هذا النظام ، وهذه السياسة تعد انتهاكا لمبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وفي هذا المجال ، فمما يؤسف له أن مندوب سنغافورة قد نسى أو تناسى تاريخ الامم المتحدة وأعمال جمعيتنا العامة الأخيرة بشأن هذه القضية .

وفي تاريخ العالم كله ، ما من حكومة دولة غير عصابة بول بوت ـ اينغ ساري ، قامت بطريقة منتظمة بابادة حوالي نصف شعبها . ان مثل هذا النظام غير شرعي كلية حتى قبل أن تتم الاطاحة به ، وأكرر قبل أن تتم الاطاحة به ، حيث أن قتلة ومعذبي الشعب لا يمكنهم أن يزعموا أنهم يمثلون تطلعات ومصالح ضحاياهم . وفي الواقع ، انهم لا يمثلون الا مصالح أجنبية ، ومن ثم فانهم يحققون مطامع

Digitized by UNOG Library

ومقاصد سادتهم في بكين الذين كانوا يهدفون الى تحويل كمبوتشيا الى مستعمرة صينية من نوع جديد والى نقطة انطلاق لسياستهم في الهيمنة على جنوب شرقي آسيا .

ومن ثم ، ففيما يتعلق بهذا المظهر الأول ، وباستثناء بكين ، فان جميع هؤلاء الذين يرفضون هذه العصابة وأولئك الذين يؤيدونها أيضا قد أدانوا عصابة بول بوت بالاجماع .

ومما لاشك فيه أيضا أن ذلك النظام عندما كان قائما ، مارس سياسة الخوف من الأجانب . ان اينغ ساري نفسه هو الذي قام في عام ١٩٧٥ بطرد جميع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة التي كانت تعمل آنذاك في بنوم بنه ، وكان نظامه قد فرض حظرا منتظما وقتئذ على جميع المنظمات الدولية والهيئات الدولية بما في ذلك منظمة الامم المتحدة . حقا ، ان أحدا لا ينسى ان هذه العصابة قد مارست أعمالا عدوانية مسلحة ضد جميع البلدان المجاورة لكمبوتشيا بما فيها تايلند . ومن المعروف للجميع ذلك الاحتجاج الشديد الذي وجهته حكومة تايلند في ٣١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٧ بشأن الاعتداء الذي وقع على ثلاث قرى تايلندية من جانب قوات بول بوت . وأشير هنا الى الكتاب الابيض بشأن مذابح ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ والذي نشر من جانب وزارة الشؤون الخارجية لتايلند ، والذي عمم في الامم المتحدة في آذار/مارس ١٩٧٧ .

وما هو أخطر من ذلك ، بصفة خاصة ، ان هذه العصابة جعلت من نفسها أداة حرب واعتداء من جانب بكين ضد فييت نام على شطرها الجنوبي الغربي . ومنذ عام ١٩٧٥ شنت هجمات متواصلة ، وكانت على وشك الدخول في حرب حقيقية ضد فييت نام في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . كما شنت هجمات على نطاق واسع على جميع حدود فييت نام مع تغلغل يصل الى ٣٠ كيلومترا داخل الأراضي الفييتنامية مهددة بذلك تهديدا مباشرا مدينة هو شي منه التي تقع على بعد ٦٠ كيلومترا فقط من الحدود .

ومما كان يزيد من خطورة الموقف ، هو أن هذه العصابة المولعة بالقتال قد انفردت بقطع علاقاتها السياسية مع فييت نام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، واستمرت بصفة منتظمة في رفض جميع المقترحات التي قدمتها فييت نام والبلدان الاخرى بشأن اجراء مفاوضات . وهكذا ، وخلال النصف الاول من عام ١٩٧٨ ، فان فييت نام قد لجأت دون جدوى الى المساعي الحميدة لسري لانكا التي كانت ترأس ، وقتئذ ، حركة عدم الانحياز ، كما طلبت من الامين العام للامم المتحدة القيام

Digitized by UNOG Library

بمساعيه الحميدة . وبعد ذلك ، فان هذه العصابة قد عارضت مشروع قرار قدمته فييت نام لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذى عقد في بلغراد في تموز/يوليه ١٩٧٨ ، ذلك المشروع الذى يطلب الى المؤتمر ان يدعو الطرفين لكي يقوما بتسوية النزاع القائم بينهما عن طريق اجراء مفاوضات .

اننا لا نزال نتذكر ان هذه العصابة قد عارضت معارضة مطلقة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ أى اجراء يتخذ من جانب مجلس الامن يرمي الى تفادى تفاقم خطورة النزاع وامتداده الى منطقة الحدود بين كمبوتشيا وفييت نام نتيجة لحشد قوات بول بوت في هذه المنطقة .

والى جانب هذا الموقف الاستفزازى ، فان عصابة بول بوت ـ اينغ ساري كانت تتمادى بعناد في حربها العدوانية ضد فييت نام لحساب بكين ، وذلك عن طريق القيام بمذابح بشعة وتخريب بصفة منتظمة في الأراضي الفييتنامية مما أدى الى وقوع ضحايا تعد بعشرات الآلاف على امتداد ألف كيلومتر على الحدود بين فييت نام وكمبوتشيا .

ان مثل هذه الجرائم العدوانية لا تزال قائمة ، وهناك أدلة على ذلك رغم جميع محاولات حماة عصابة بول بوت تجاهلها ، وهؤلاء المجرمون يجب أن تتم محاكمتهم وادانتهم طبقا لمبادئ نورنبرغ ، وطبقا للمبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة .

اننا نصل الآن الى نقطة ثالثة وهي نقطة لا تقبل الجدل أيضا . فمنذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، فان مجرمي عصابة بول بوت ـ اينغ ساري الذين تمت الاطاحة بهم وطردوا من أراضي كمبوتشيا ، قد تحولوا الى عصابة من المتمردين بدعم من قوة مهيمنة آسيوية ، تستفيد من الملاجئ التي اقيمت على أرض تايلند ، وتستخدم اللاجئين الكمبوتشيين التعساء كرهائن ووقود للمدافع في أنشطتها التخريبية التي تقوم بها ضد جهود شعب كمبوتشيا الرامية الى اعادة بنائه ، وتخلق عقبات تعرقل عمليات المساعدة الانسانية المقدمة من جانب المنظمات الدولية .

Digitized by UNOG Library

ان هذا الموقف هو السبب الأساسي للتوتر الخطير الذى يسود الآن على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند . فكيف يمكن اذن أن توصف هذه البقايا بأنها حكومة ؟ هذا فيما يتعلق بعصابة بول بوت ـ اينغ ساري . وحيث انها قد أصبحت غير مشروعة تماما فلا يمكن اذن أن تتوفر لها أى من المعايير لتمثيل كمبوتشيا .

ما الأمر فيما يتعلق بالحكومة الراهنة في كمبوتشيا ، أى "المجلس الثورى الشعبي" ؟ ان العديد يؤكدون أن المجلس الثورى الشعبي هو الممثل الشرعي الأصيل لشعب كمبوتشيا ، في الوقت الذى يتردد فيه البعض في الاعتراف بذلك بحجة أن وجود وحدات من الجيش الفيتنامي في كمبوتشيا فيه مساس بسيادتها .

وحتى نوضح هذا الأمر ، اسمحوا لنا أن نلقي بعض الضوء على نقطة أساسية ليست معروفة تماما لدى الرأى العام العالمي : ثورة الشعب الكمبوتشي في الوقت الذى كانت تجرى فيه ابادته .

ان هذا الشعب اذ سحق وهدد بالابادة لم يكن أمامه أى اختيار وأى بديل الا أن يحمل السلاح لطرد معذبيه ، والدفاع عن حياته وبقائه على قيد الحياة ، وعن بقاء أمته بأسرها . واذا تذكرنا أن هذه العصابة كانت تقوم بهذه الابادة بدافع وبإيعاز من حكام بكين وهي محاطة بأكثر من ٢٠ ألف مستشار صيني ، فان شعب كمبوتشيا كان لديه كل الحق في الاطاحة بمضطهديه . وفي الواقع . كان عليه أن يستفيد من الشرعية التي كرست مرارا وتكرارا في سلسلة من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بنضال الشعوب من أجل حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ونفس الأمر ينطبق على النضال المسلح الذى تخوضه الشعوب المضطهدة مثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في ناميبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والجبهة الوطنية لزمبابوى والمؤتمر الوطني الافريقي ، وجبهة تحرير أوغندا .

لقد بدأت الانتفاضة في ١٩٧٥ . وكانت تلقائية ومنتشرة عبر البلاد . وحققت العملية تقدما في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ حتى توصلت الى حركة واسعة النطاق في ١٩٧٧ ، وانتهت الى التوحيد التدريجي للحركة في ١٩٧٨ مما أدى الى مولد الجبهة الوطنية المتحدة لخلاص كمبوتشيا التي قادت نضال الشعب الكمبوتشي الى انتصاره التاريخي في ٧ من كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

ان هذه الانتفاضة لم تكن معروفة تماما قبل تحرير كمبوتشيا نظرا الى القطع الكامل لاتصالات هذا البلد مع البلدان الاجنبية ، الذى كان متعمدا من جانب عصابة بول بوت ـ اينغ ساري في ذلك الحين لكي تتمكن من ارتكاب هذه الجرائم دون مسمع أو علم الرأى العام العالمي .

اذن ، فان المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا الذى نشأ بعد الاطاحة بعصابة بول بوت وهو نابع مباشرة من الجبهة الوطنية المتحدة لخلاص كمبوتشيا ، كان يستمد شرعيته وقانونيته من ممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير .

ان هذه الشرعية الحقيقية التي اكتسبها المجلس الثورى الشعبي قد عززت بعد عشرين شهرا من ممارسة سلطة الحكم وادارة شؤون الدولة على كامل تراب كمبوتشيا . ان النتائج الباهرة التي تحققت منذ كانون الأول/يناير ١٩٧٩ في العمل العملاق لاعادة بناء بلد مدمر تماما وإحياء شعب جريح بأسره قد برهنت على الدعم الكامل الذى تحظى به هذه الحكومة من جانب شعب كمبوتشيا .

لقد تم القضاء على جميع جيوب بول بوت ـ اينغ ساري داخل البلاد . لقد أوقفت المجاعة وتعزز الانتاج الزراعي ولسوف يتضاعف المحصول هذا العام . كما استؤنف العمل في المصانع والمزارع وافتتحت المدارس والمستشفيات والمعابد ، وأعيد بناء الوحدات الأسرية واسترجعت حرية الزواج ، والعمل وأعيد النازحون . ويذهب نحو مليون طفل الى المدارس . فالتعليم والرعاية الطبية مجانا من الآن . ان الادارة الشعبية تتولى زمام الأمور في البلاد وتديرها بكفاءة وفعالية في ظل نظام شامل وآمن . وعلى أساس جميع صور النجاح هذه ، فان دستور الجمهورية الشعبية لكمبوتشيا يجرى اعداده حاليا ، وقد أعلن أن الانتخابات العامة سوف تجرى في بداية ١٩٨١ ، حتى يتاح لشعب كمبوتشيا أن يختار قادته بكل حرية وأن يعود الى ممارسة النشاطات الديمقراطية الطبيعية .

وعلى مستوى العلاقات الخارجية ، فان النجاحات الباهرة التي تحققت قد زادت من تعزيز سمعة المجلس الشعبي الثورى لكمبوتشيا . ويجب أن نشير الى انه منذ الاطاحة بالنظام السابق ، فلقد أصبح البلد مفتوحا أمام الآلاف من الأجانب من القارات الخمس على اختلاف القوميات والانتماءات السياسية والعقائد الدينية ، الذين زاروا كمبوتشيا وتعرفوا على الحقائق عن كثب .

Digitized by UNOG Library

ان الدمار والأنقاض التي خلفتّها عصابة بول بوت الاجرامية كانت من الضخامة بحيث اننـــا نتساءل كم من الأجيال في المستقبل سوف تعاني من هذه البقايا قبل القضاء نهائيا عليها . ان النتائج التي تحققت منذ عشرين شهرا مضت في جميع ميادين النهضة الوطنية كانت أكثر من مشجعة. ان جميع المنظمات الدولية والخاصة مثل اليونسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر و OXFAM وغيرهـا والتي قامت بمهام للمساعدة الانسانية في كمبوتشيا قد أجمعت على أن مرحلة المساعدة الغذائيـــة قد انتهت ، وأنه يمكن في مستقبل قريب الانتقال الى مرحلة المساعدة في اعادة البناء .

ان المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي سبق ذكرها قد أعربت بصراحة عن رأيها وقالت انه بفضل التعاون الحقيقي الفعلي من جانب المجلس الشعبي الثورى لكمبوتشيـا ، تمكنت هذه المنظمات والوكالات من المساهمة بنجاح في عملية اعادة بناء كمبوتشيا .

وهكذا ، يمكننا القول بأن الوضع الداخلي والخارجي في الجمهورية الشعبية لكمبوتشيـــا قد استقر بصفة أساسية . ان شعب كمبوتشيا الشهيد لا يزال ينهض بقوة من تلك الأطـلال التـــي خلّفها من ورائه النظام الاجرامي البائد .

Digitized by UNOG Library

ان المجلس الشعبي الثورى يؤكد أنه دون نزاع ، الهيئة التي تمارس السلطة الفعالة على التراب الوطني كله باسم شعب كمبوتشيا بأجمعه ، سيد مصيره . ان هذا المجلس ، وهذا المجلس وحده ، هو القادر على أن يفي بالالتزامات التي تقع على عاتق الدولة العضو بموجب الميثاق . ان هذا المجلس ، وهذا المجلس وحده ، هو المؤهل وفق الميثاق لتمثيل كمبوتشيا في منظمتنا الموقرة .

وأصل الآن الى جانب آخر من المشكلة ، وهو المتصل بوجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا ، وهو عنصر يرى البعض أنه قد يشكل عقبة تقف في وجه الاعتراف بالمجلس الشعبي الثورى لكمبوتشيا .

والسؤال المطروح أمامنا هو ، ما السبب في وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا ؟ ومع ذلك فان الجميع يعرفون انها انما جاءت للقتال جنبا الى جنب مع شعب كمبوتشيا ضد نظام بول بوت ـ اينغ سارى بناء على طلب شعب كمبوتشيا . كما جاءت أيضا لتمارس حقها المقدس في الدفاع الشرعي عن النفس وهو حق اعترف به الميثاق ، نظرا لأن أرضها قد كانت ضحية خلال أربع سنوات لعدوان مسلح من جانب عصابة بول بوت التي تعمل لحساب بكين . وكما سبق ان قيل آنفا ، فان الحرب التي شنت من قبل العصابة ضد فييت نام ، كانت تعزز باستمرار واتخذت أبعادا خطيرة ابتداء من نيسان/ابريل ١٩٧٧ . وفي البداية ، فان المعتدين من التابعين لعصابة بول بوت رفضوا رفضا مطلقا جميع العروض الفيتنامية للتفاوض والمساعي الحميدة لوضع حد للنزاع . وفي نهاية ١٩٧٨ أرسلوا ١٩ كتيبة من ٢٣ كتيبة من قواتهم الى الحدود الجنوبية الغربية لفييت نام لتنفيذ خطة هجوم حاسم في اتجاه مدينة هوشي منه في الوقت الذى تم فيه حشد مئات الألوف من القوات الصينية على الحدود الشمالية لفييت نام وكانت مستعدة للقيام بهجمة في نفس الوقت . ان الخطر الوشيك بالنسبة لفييت نام كان يتمثل في سحقها بين فكي كماشة . وكان على فييت نام أن ترد الفعل في الوقت المناسب وأن تدافع عن سيادتها وسلامة اراضيها ، وكان عليها أن ترد وأن تسحق القوات المعتدية التابعة لبول بوت . ومن هي الدولة صاحبة السيادة التي لو كانت في موقف فييت نام ، لا تتصرف بنفس الطريقة ؟ وفي تلك الأوقات المحزنة التي كانت أعمال الابادة فيها في ذروتها وكان الآلاف من الابرياء يقتلون يوميا ، وكانت الجبهة الوطنية الموحدة لخلاص كمبوتشيا توجه نداء محزنا بطلب المساعدة من جميع قوات السلم في

Digitized by UNOG Library

العالم في بيانها الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، فأخذت فييت نام على عاتقها أن تقوم بواجبها في التقدم لانقاذ هذا الشعب المهدد بالابادة .

لقد فعلت فييت نام مثلما فعلت الهند في ١٩٧١ عندما تقدمت لمساعدة شعب بنغلاديش، أو كما فعلت تنزانيا التي تقدمت منذ بضع سنوات لانقاذ شعب أوغندا ، وذلك تمشيا مع العديد من القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن حق الشعوب في تقرير المصير .

وبعد ذلك فقد ابرمت معاهدة سلام وصداقة وتعاون في شباط/فبراير ١٩٧٩ بين جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وهذه المعاهدة أكدت الاتفاق بين الحكومتين فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدم من فييت نام لكمبوتشيا في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وبالاضافة الى ذلك ، فليست هذه أول مرة توجد فيها قوات فييتنامية في كمبوتشيا وحتى في لاو . لقد سبق أن كانت هناك مرتان بالفعل في العقود الثلاثة الماضية ، وكان تواجدها حسب مقتضيات ومتطلبات التضامن مع كفاح شعوب الهند الصينية للدفاع عن حريتها واستقلالها ضد العدو المشترك من المعتدين الاستعماريين والامبرياليين الذى حول الهند الصينية الى ميدان واحد للمعركة .

ومن المعروف جيدا ، في ذلك الوقت ، انه بمجرد هزيمة المعتدين وتحقيق النصر ، فان فييت نام في المرتين سحبت قواتها فورا من كمبوتشيا ولاو احتراما لسيادة وسلامة أراضي هذين البلدين الشقيقين . ان هاتين السابقتين ، تشكلان خير ضمان بأنه في هذه المرة - كما حدث من قبل - فان القوات الفيتنامية الموجودة حاليا في كمبوتشيا بصفة مؤقتة ستنسحب دون شك حالما يزول التهديد من جانب العدو المشترك ، لأن فييت نام ليست لها أية أطماع اقليمية بالنسبة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية الشقيقة .

ومن المهم ان نلاحظ ان ممثلي الدول الذين يجتهدون في اتهام فييت نام بالعدوان على كمبوتشيا ، هم أولئك الذين شنوا أبشع الحروب العدوانية ضد فييت نام وضد دول الهند الصينية الأخرى ، وهم الولايات المتحدة الامريكية ودعاة الهيمنة في بكين ، وهم أيضا بعض الدول التابعة لاتحاد دول جنوب شرقي آسيا التي أيدت المغامرة التي قامت بها الولايات المتحدة في

Digitized by UNOG Library

الهند الصينية وقد مت لها القواعد العسكرية اللازمة للعدوان وأرسلت قواتها لبلاد الهند الصينية لتحارب جنبا الى جنب مع المعتدين .

ويجب على منظمتنا ، أولا وقبل كل شيء ، أن تسوى قضية تمثيل كمبوتشيا بطريقة تسهم اسهاما ايجابيا في الحفاظ على العدل ، وعلى احترام القانون الدولي .

وفي نظر وفد بلادى ، فان أقل ما ينبغي أن نقوم به هو أن نطرد فورا من منظمتنا اولئك الذين اقترفوا جريمة الابادة وهم ممثلو عصابة بول بوت ـ اينغ سارى غير المشروعة .

ان السماح لهذه العصابة المجرمة التي أدانتها البشرية كلها بأن تحتل مقعدها بيننا في هذه الجمعية الموقرة ، يعني اضفاء طابع مشروع على أعمال الابادة التي ارتكبتها منتهكة بذلك العدالة ومعايير القانون الدولي . انه يعتبر تحديا للضمير العالمي ، قبول وثائق تفويض ممثلي هذه العصابة من المجرمين الذين اقترفوا أعمال الابادة والذين حاكمهم شعبهم ولا يجدون مأوى الا في ملاجيء غير شرعية خارج بلادهم . ان منظمة الامم المتحدة تخلق بذلك لأول مرة منذ انشائها ، سابقة تعد وصمة عار ستنال دون شك من سمعتها كمنظمة مسؤولة عن الدفاع عن العدل والقانون الدولي .

ثانيا ، واذا تذكرنا الأهداف النبيلة التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة والتي تتمثل في الاسهام ايجابيا في الدفاع عن الحقوق الأساسية للانسان وعن كرامته ، فلن نستطيع أن نجد مبررا لاعتراف الأمم المتحدة بالجلادين الذين وطأوا تحت أقدامهم حق لثلاثة ملايين من الكمبوتشيين الذين أبيدوا بطريقة مأساوية . وعلى العكس من ذلك ، فانه ينبغي أن نتبع أحكام العدالة حتى لا تتكرر مثل هذه الجرائم مطلقا .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ما دامت منظمة الأمم المتحدة تسمح لهؤلاء الذين اقترفوا جرائم الابادة باحتلال مقعد في هذه الجمعية فانها بذلك تبقي على عامل معرقل يقف في وجه جهود أربعة ملايين من الكمبوديين الذين بقوا على قيد الحياة ، تلك الجهود الرامية الى التخلص من هذا الكابوس المرعب والقيام باعادة بناء وطنهم . هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة يبرر مخاوف هذا الشعب من عودة قتلته السابقين .

وأخيرا وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة المتمثل في الاسهام اسهاما ايجابيا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين فان الاعتراف بالمجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا من قبل منظمة الأمم المتحدة سيساعد على خلق الظروف الدولية الملائمة التي تسمح لجمهورية كمبوتشيا الشعبية الفتية بأن تتوفر لها عوامل السلام والاستقرار في هذه المنطقة حتى تتمكن من القيام بعملياتها المتمثلة في اعادة الحياة الطبيعية للشعب واعادة البناء الوطني . وفي نفس الوقت فان هذا الاعتراف بالسلطة الحقيقية والمشروعة لشعب كمبوتشيا سيضع حدا نهائيا للنظام السابق ويحول دون ممارسة عصابة بول بوت — سبب المتاعب — لجرائم أخرى ضد الدول المجاورة لكمبوتشيا .

وأذا ما أصر أحد على ابقاء هذه الجثة السياسية في الأمم المتحدة فان هذا يعني مساعدة بكين على مواصلة نشاطاتها التخريبية والاجرامية ضد شعب كمبوتشيا والابقاء على وضع من التوتر الخطير بين حدود كمبوتشيا وتايلند مما يعوق المشاورات بين دول اتحاد دول جنوب شرق آسيا وبين دول الهند الصينية وهي المشاورات التي بدأت في مقر منظمة الأمم المتحدة بين وزيرى خارجية فييت نام وتايلند بقصد استتباب السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وهي المشاورات التي يتابعها المجتمع الدولي بتعاطف وتشجيع ، والتي قدم لها الأمين العام للأمم المتحدة مساعدته .

وفي الختام اسمحوا لي أن أوجه نداء لروح المسؤولية والعدالة لجميع الوفود الحاضرة هنا ، وذلك من أجل ايجاد حل حكيم لقضية تمثيل كمبوتشيا .

وايا كان القرار الذى سيتخذ من قبل هذه الجمعية بشأن من الذى سيمثل كمبوتشيا في منظمة الأمم المتحدة فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية ستواصل سعيها الى الامام لأن الأمور واضحة بالنسبة لها منذ ٢٠ شهرا حتى الآن من حيث أن عصابة بول بوت اينغ ساري اصبحت تمثل شبحا من أشباح الماضي .

Digitized by UNOG Library

ومنذ ٢١ سنة فان منظمة الأمم المتحدة قد رفضت أن تستعيد جمهورية الصين الشعبيـة مقعدها بسبب مناورات بعض الدول . وكان هذا يمس بسمعة اولئك الذين أيدوا هذه المماطلة دون أن يتمكنوا من عكس تيار التاريخ .

واليوم فان جمعيتنا تجد نفسها أمام معضلة اذ ان الرأى العام العالمي قد أجمع على أدانة الجرائم البشعة لعصابة بول بوت سواء أكان هذا الرأى العام نابعا من مؤيدى هذه العصابة أو مـن معارضيها وذلك باستثناء بكين . ومع ذلك فان الآراء مختلفة فيما يتعلق بتمثيل المجلس الشعبـي الثورى لكمبوتشيا . وعليه فانه يبدو لنا أن أحكم هل هو ان نترك مقعد كمبوتشيا فارغا .

وتبعا لذلك فان وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية يتمنى ان السادة الموقرين ممثلي الـدول الحاضرين هنا في جمعيتنا سيرحبون بالتعديل لمشروع القرار المقدم من لجنة وثائق التفويض وهـ التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 التي وزعت وفييت نام من بين مقدمي هذا المشروع .

ومن وجهة نظر وفد بلادى فان مقعد كمبوتشيا يجب أن يعاد الى المجلس الثورى الشعبـي لكمبوتشيا . ومع ذلك وفي انتظار أن يحق الحق وأن تعاد لهذا الشعب البطل حقوقه المشروعـة يجب على الأقل ان يطرد هؤلاء المجرمون من منظمتنا .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : أمامنا التقرير الأول للجنة وثائـق التفويض والتعديل الذى تبناه وفد الهند ضمن وفود أخرى والوارد في الوثيقة A/35/L.5 . وكما هـو معروف فان حكومة الهند قد اعترفت بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في بنوم بن . وطبقا لهـذا القرار فان وفد بلادى يعتبر انه من الشرعي والملائم ان تحتل حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية مقعـد كمبوتشيا في الدورة الحالية للجمعية العامة . ولكن وبما أن هناك عددا كبيرا من الوفود مازال يتردد في اتخاذ هذه الخطوة فان وفد بلادى مستعد في الوقت الحالي لعدم اقرار وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة .

منذ أقل من ست سنوات فان وفدا قد أسس موقف حكومته بشأن تمثيل كمبوديا في الأمـم المتحدة على :

"الحقائق التاريخية والموقف الفعلي في الميدان والالتزام القوى بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأى دولة" .

Digitized by UNOG Library

وان هذا الوفد قد أحتج بأنه طبقا لنصوص قواعد القانون الدولي المعترف بها فان الحكومة في المنفى لا يكون لها صفة في حالة الحرب الأهلية . وفي الحالة الراهنة فاننا نرى أن وفد كمبوتشيا الموجود هنا يعتبر غير مستوف لشروط تمثيل شعب أو حكومة ذلك البلد .

وفي الدورة الحالية للجمعية العامة فاننا يجب ان نتخذ قرارات تعكس واقع الموقف في كمبوتشيا . وان جهودنا يجب أن توجه ليس فقط للحفاظ على النواحي الفنية لمواقف معينة ولكن لتناول المشاكل الفعلية التي تواجهها دول جنوب شرقي آسيا وان نساهم في حل هذه المشاكل .

وانه من قبيل السخرية البالغة انه بينما نتحدث مرارا وتكرارا عن قضية حقوق الانسان للشعوب والبلدان تستمر الجمعية في لامبالاتها بالحقوق الأساسية لشعب بأكمله . واذا ما استمرت الأمم المتحدة في الاعتراف ببقايا نظام طاغ كممثل لضحاياه في هذه الجمعية الموقرة فان هذا سيكون بمثابة تحول محزن لمثلها العليا .

وقد لاحظ صحفي غربي أخيرا انه في الساعات الأخيرة من الليل قبل فجر كل يوم يستمع العديدون من شعب كمبوتشيا لأجراس المعابد البوذية وهي تدق ، الأمر الذى كان محرما عليهم من قبل وهذه تعتبر علامة من أكثر العلامات طمأنة للبلاد على أن بول بوت وارهابه لم يعودا أثناء الليل . أما اذا ابقينا على الوضع الراهن في الجمعية فان هذا سيكون بمثابة ادعاء بأن ذلك الاسم وذلك الارهاب لن يرحلا من كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

السيد زينال (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي في البداية نيابة عن شعبي وحكومتي أن أعبر عن حزننا وعزائنا لشعب وحكومة الجزائر على المأساة التي حدثت من الزلزال في منطقة الأصنام منذ عدة أيام . واننا نشارك الأخوة في الجزائر الأسى والحزن ، واننا نضرع الى الله أن يلهم أسر الضحايا الصبر على هذه المأساة .

وفي هذا العام ، نشهد مرة أخرى محاولة قبل بضع دول أعضاء لحرمان دولة عضو من حقها الشرعي في هذا المحفل الموقر . وفي العام الماضي خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة واجهنا حركة مماثلة ، وبعد مناقشة مطولة نجحنا في أن نعبر عن آرائنا وقراراتنا بصورة واضحة عندما وافقنا على التوصية التي جاءت في تقرير لجنة وثائق التفويض ، وبذلك رفضنا الحركة التي كانت تهدف الى استبدال ممثلي نظام اينع سامرين بممثلي وفد كمبوتشيا الديمقراطية كما رفضنا ترك مقعد كمبوتشيا شاغرا .

ان قرارنا هذا قد اتخذ بعد مداولات مطولة ، وكان أهم ما في أذهاننا في الظروف التي كنا نواجهها هو الحاجة الحيوية لاحترام المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية الموجودة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة . ان الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة الفريدة ، بعد أن شهدوا المآسي والكوارث نتيجة للحرب العالمية الثانية أبرزوا عددا من المبادئ الدولية والمثل العليا التي يجب أن تحكمها التصرفات الدولية حتى نجنب الأجيال المتلاحقة آفات الحروب ؛ والنظام الدولي الحالي ومنظمة الأمم المتحدة قائمان على هذا الأساس من المبادئ ، ومن ثم فان علينا أن نحترمها . اننا ممثلو الدول الصغيرة ، لنا موارد محدودة ويجب أن تكرس لأغراض منتجة . فان الخيار واضح حيث لا يمكن لدولة أن تتمتع بثمار العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . اذ اننا اذا ما سمحنا بذلك أو تسامحنا بشأنه فان العالم سينقلب الى الفوضى وسيسود قانون الغاب مرة أخرى فيما بين الدول .

وعلينا اذن ألا نقلل من أهمية مناقشتنا الحالية الدائرة بشأن التقرير الأول للجنة وثائق التفويض في الدورة الحالية للجمعية العامة ، لأن واجب الأمم المتحدة هو أن تضمن الاحترام الدقيق للميثاق من قبل الدول الاعضاء لأجل العمل على اقرار السلم والاستقرار الدولي والتقدم الاجتماعي للبشرية . ووضع هذه الأهداف نصب أعيننا ، يجب أن نتناول مسألة وثائق تفويض كمبوتشيا اليوم .

Digitized by UNOG Library

ان الأحداث في كمبوتشيا ، ننظر اليها في جنوب شرقي آسيا من منظور واضح للغاية . فمنذ الحرب العالمية الثانية فان المنطقة وبخاصة منطقة الهند الصينية لم تعرف اطلاقا السلم والاستقرار الحقيقيين ، وقد أصبحت المنطقة ضحية سواء كان ذلك عن وعي أو عن غير وعي للتنافس بين الدولتين العظميين فكانت منطقة تنازع بينهما . وفي أثناء هذه العملية ، كما نعلم ، فان ملايين عديدة قد فقدت حياتها وممتلكاتها . وعندما حل السلام في ١٩٧٥ ، فان تطلعاتنا وتوقعاتنا كانت كبيرة ، وكانت فرصة يمكن أن نؤسس عليها منطقة مستقرة تتمتع بالرخاء ، ولكن للأسف فان هذه التوقعات لم تعش طويلا ، اذ أننا لم ندرك أن الذين عانوا أكثر من غيرهم أثناء الحرب سيقومون بشن حرب أخرى بعد سنين قليلة تذهب ضحيتها دولة صغيرة ليست لديها موارد أو قدرات للدفاع عن نفسها الا من خلال حرب الغاب ، ولم نكن نتوقع اطلاقا ان الحكومة الشرعية لكمبوتشيا سيطاح بها ، وان نظاما جديدا سيكون على هوى المعتدي سيقام مكانها .

ونحن في جنوب شرقي آسيا ننظر الى غزو كمبوتشيا على أنه انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية التي يمكن أن تتعايش بها الدول في المنطقة بسلام وللمصلحة المشتركة . ولقد كنا نعرف أن التدخل في كمبوتشيا من قبل مئات الآلاف من الجنود الأجانب ، كبذور للصراع في المستقبل سيؤدي بمنطقتنا مرة أخرى الى قلاقل عظيمة . واننا نرى ان عدم احترام هذا المبدأ المقدس هو بداية هدم المبادئ والآمال التي كنا نتطلع اليها وهي اقامة منطقة آمنة مستقرة تسهم في بناء السلم والأمن للعالم .

ولا شك ان العدوان في جنوب شرقي آسيا من دولة ضد دولة أخرى اذا لم يشجب أو يدان مباشرة ، فان العالم يضع هنا أساس الخلافات المستقبلة في منطقتنا ، وبالتالي لا يمكن لبلدان صغيرة مثل بلدنا أن تشعر بالاطمئنان أو الأمن وستكون فريسة لجيرانها الكبار أو الأكثر قوة ، كما أن عدم الثقة والشك سوف يسودان ، وان فرص انشاء منطقة سلام ورفاهية ورخاء لن تكون ممكنة .

وبالطبع فان العالم يعرف المآسي التي ارتكبها نظام بول بوت وسجله المظلم فيما يتعلق بحقوق الانسان . وقد أدنّا هذه المآسي وسوف نستمر في ادانتها ، ولكننا لسنا هنا في موقف المدافع عن سياسة ذلك النظام . اننا هنا نحاول التأييد والدفاع عن حق شعب كمبوتشيا في الوجود كأمة ، حتى نضمن أن سيادته ووحدة أراضيه محترمة ، وأنه لن تكون هناك أية أعذار للتدخل الأجنبي بأي شكل من الأشكال .

Digitized by UNOG Library

ان الحق الشرعي لاحتلال وفد حكومة كمبوتشيا لمقعده في هذا المحفل يجب أن ندافع عنه وأن يستمر . ولقد قمنا بذلك في العام الماضي . ولا يمكننا ـ على أساس المبادئ التي احترمناها جميعا ـ أن نستبدل بهذا الوفد وفد النظام يعتمد في وجوده على الوجود المستمر والمتزايد للقوات الاجنبية التي فرزت ذلك البلد . ولا يمكن من ناحية أخرى أن نعترف اطلاقا بموقف قد فرض بالقوة من الخارج عن طريق ادخال صيافة تؤدي الى ترك المقعد شاغرا لمجرد كراهيتنا لمآسي وفظائع نظام بول بوت . وان هذا سيؤدي الى موقف نكون فيه جميعا مسؤولين . ان الحق في استبدال وفد بآخر هو حق شعب كمبوتشيا ذاته واذا لم نكن متأكدين من أنهم يستطيعون ممارسة ذلك الحق دون التعرض لضغط أو قسر من أي جانب وخاصة اذا كان من قوى خارجية ، فان حق شعب كمبوتشيا في مقعده في هذه الجمعية يجب أن ندافع عنه .

في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة فان القرار ٣٤/٢٢ قد أقر بأغلبية ساحقة وقد طالبنا بوضوح تام ضمن أمور أخرى :

" . . . بالانسحاب الفوري لجميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ومناشدة جميع الدول بالامتناع عن كل أعمال التهديد بالتدخل وصور التدخل في الشؤون الداخلية لدول جنوب شرقي آسيا " .

فهل كانت هناك استجابة لهذا النداء ؟ في الواقع ، وحتى اليوم فان هذا النداء قد تم تجاهله باستمرار . وفي الواقع ، فان وجود القوات الاجنبية في كمبوتشيا قد تزايد . وقد قررنا بصورة جازمة في العام الماضي :

" . . . ان شعب كمبوتشيا يجب أن يمكّن من أن يختار بديمقراطية حكومته الخاصة به دون تدخل خارجي أو قسر أو قلقلة استقرار ".

فهل تم احترام هذا الحق ؟ في الواقع ان نظام هنغ سامرين ومؤيديه يصر على أن الوضع في البلاد لا يمكن الرجوع فيه واننا نستمع الى تقارير بأن نوعا من الانتخابات سينظم في كمبوتشيا بعد قليل . ومثل هذه الانتخابات ـ مع استمرار وجود القوات الاجنبية في الاقليم ـ لا يمكن اطلاقا أن تكون ديمقراطية او أن تعكس الآراء الصادقة لشعب كمبوتشيا او رغباته الصادقة .

Digitized by UNOG Library

واننا قد ناشدنا أيضا كل الدول :

" . . . أن تمتنع عن أى تدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا حتى نسمح لشعب كمبوتشيا أن يقرر مستقبله ومصيره دون تدخل خارجي أو قلقلة استقرار أو قسر ، وأن تحترم بدقة سيادة ووحدة أراضي واستقلال كمبوتشيا " .

ان مثل ذلك النداء قد تم تجاهله وتمت زيادة ودعم القوات الاجنبية في تلك الدولة .

وبالاضافة الى ذلك فان تدفق الكمبوتشيين الجائعين والمرضى عبر الحدود مازال مستمرا ، وان جهاز الامم المتحدة المختص مازال يواجه هذه المأساة وقد طلب مساهمات اضافية من الدول الاعضاء .

من الواضح أن الموقف لم يتغير منذ الوقت الذى ناقشنا فيه هذه المسألة في العام الماضي . وذلك بسبب تعنت وتحدى حكومة فييت نام لقرارات هذه الجمعية . ان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة لم يعد أمامها خيار اذن الا أن تستمر في رفض وشجب أى حركة تحاول أن تستبدل بوفد كمبوتشيا الديمقراطية هؤلاء الذين يتجاهلون نداء هذا الجهاز العالمي ويرفضون في استخدام هذا المحفل لتحقيق أغراضهم الانانية . ومثل العام الماضي ، فان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة يجب أن تقبل دون تعديلات التوصيات التي وردت في تقرير لجنة وثائق التفويض حول هذه المسألة .

ان التعديل الذى تقدمت به ست عشرة دولة عضو يهدف فقط الى ازالة وفد كمبوتشيا الديمقراطية من مقعده في الامم المتحدة . واذا كانت غالبيتنا قد وافقت على أنه يجب احترام مبادئ الميثاق ، وانه يجب ألا نسمح لأية دولة أن تتمتع بثمار العدوان أو التدخل ، وان السلام في جنوب شرق آسيا يمكن أن يتحقق فقط اذا ما تم الاحترام الدقيق لهذه المبادئ من قبل الجميع . اذن فهذا التعديل يجب أن يرفض أو اذا ما تم الامتناع عن التصويت على هذا التعديل فان هذا سيكون تخليا عن المبادئ التي نحترمها جميعا ونعتبرها قدس الأقداس . وبالاضافة الى ذلك فانه سيؤدى الى الاضرار بأمن وسلم منطقة جنوب شرقي آسيا في السنوات المقبلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

Digitized by UNOG Library